



بعد مخاض عسير وأحداث مؤسفة

التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية

رئيس الجمهورية: لم نخب ظنكم وكنا عند قدر المسؤولية التاريخية

**أدعو الجميع إلى العمل على تنفيذ بنود الاتفاق
الشعب اليميني مل الصراعات والحروب ويتوق للسلام**

**جمال بنعمر: سنعمل مع الرئيس وكافة
الأطراف السياسية لإنجاز الخطوات المتبقية**

جرت مساء أمس الأحد في دار الرئاسة بصنعاء مراسم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني برعاية الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- وبحضور رئيس مجلس النواب الأخ يحيى على الراعي ومستشاري رئيس الجمهورية ومساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر وممثلي الأطراف السياسية بمن فيهم "أنصار الله". وقد تحدث الأخ رئيس الجمهورية بكلمة مهمة في مستهل تلك المراسم قال فيها:

وعقب ذلك جرى التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية من قبل ممثلي الأطراف السياسية وهم:

الدكتور عبدالكريم اليرباني- المؤتمر الشعبي العام
عبد الوهاب الأنسي- التجمع اليمني للإصلاح
يحيى منصور أبو أصبح- الحزب الاشتراكي اليمني
الدكتور عبدالله نعمان- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ((لم يوقع))
الدكتور محمد موسى العامري- حزب الرشد
محمد أبو لوم- حزب العدالة والبناء
ياسين مكاي- الحراك الجنوبي السلمي
حسن زيد- حزب الحق
محمد الرباعي- اتحاد القوى الشعبية
الدكتور قاسم سلام- ائتلاف التحالف الديمقراطي الوطني
الدكتور عبدالله عوبل مندوب- التجمع الوحدوي اليمني
محمد الزبيدي- حزب البعث
حسين العزي- أنصار الله
مهدي المشاط- أنصار الله

إن هذه الوثيقة تمثل عبوراً نحو تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتجاوز كافة العقبات والتحديات، الأمر الذي يستوجب ضرورة تطبيقها بصورة دقيقة من قبل الجميع مع الحرص على البدء فوراً في وقف إطلاق النار سواء في العاصمة صنعاء أو بقية المحافظات والمناطق. بوركت جميعاً يا أبناء شعبنا العظيم الصابرين وبارك الله وطننا الغالي وحفظه دوماً من كل شر ومكره والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كما تحدث مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر بكلمة بارك فيها للشعب اليمني التوقيع على هذه الاتفاقية المهمة التي تمت بين كل القوى السياسية بناءً على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، معتبراً هذا الاتفاق بأنه وثيقة مهمة لإنهاء الأزمة وإيقاف الصراع.

وأشار المبعوث الأممي إلى أن الاسم المتحد لتطوع إلى استمرار العمل والتعاون مع الرئيس هادي وكافة الأطراف السياسية اليمنية لإنجاح الخطوات المتبقية للعملية الانتقالية بما يكفل وضع البنات القوية لبناء اليمن الجديد.. مشدداً على ضرورة التزام جميع الأطراف ببنود الاتفاق والبدء بوقف إطلاق النار فوراً ووقف نزيف الدم اليمني.

والحوار الوطني يمن التعايش والسلام والمواطنة المتساوية يمن الحرية والكرامة والعيش الكريم، اليمن الذي نلحم به جميعاً والقائم على العدل وسيادة القانون، اليمن الذي تسود فيه لغة الحوار وتحترم فيه ثقافة التنوع والقبول بالأخر.

ففي مساء السبت الموافق 20 سبتمبر 2014م وبعد جهود حثيثة ومضنية تم الاتفاق بين كل الأطراف السياسية على اتفاق تطوي بموجبه صفحة الأزمة الأخيرة التي كادت تصف بوطننا الحبيب وتدفعه إلى شفاهاوية الحرب الأهلية والقتال الداخلي.

وإنني إذ أبارك ومع كل القوى الوطنية المخلصة وشركاؤنا الإقليميون والدوليون هذا الاتفاق التاريخي وقبلها كافة المساعي والجهود الحثيثة والمخلصة التي أخرجته إلى النور وتلك التي بذلها المبعوث الأممي لليمن جمال بنعمر، فإنني أدعو الجميع إلى العمل معاً على تنفيذ ما ورد فيه من بنود بدءاً من هذه اللحظة المباركة.. فشعبنا العظيم يحدوه أمل كبير بطي هذه الصفحة الأليمة ويتطلع للخلاص من كل ما يؤرقه ويثقل كاهله من أزمات ومشكلات فقد مل الصراعات والحروب والدماء ويصوب بكل لهفة لشروق فجر جديد ليمن جديد يسوده الأمن والأمان والاستقرار وتظلله مشاعر الأخوة والمحبة والتعاقد بين جميع أبنائه.

يا جماهير شعبنا الأبي الصابر : أدرك جيداً كم هي قساوة الأيام التي مرت عليكم وأنتم تضعون أيديكم على قلوبكم خوفاً على الوطن وأمنه واستقراره وسلامه إبنائه ومستقبل أجياله.. كما أدرك جيداً أنكم قلقون على حكمكم الذي انتظرتم تحقيقه طويلاً وضحيتم من أجل بلوغه كثيراً.

وأعي جيداً أنكم عشتُم لحظات عصيبة تستحضرون معها واقعاً أليماً ومراً لإخوان وأخوات لنا في دول شقيقة أصابها العنف والدمار جراء الحروب الأهلية وغياب الحوار، وكأنني أراكم تشخصون بأبصاركم صوب قيادتكم وسياسيتكم وفي عيونكم الأمل بأن الحكمة لن تبارح مكانها وتقتكم بالله كبيرة بأنهم سيحتازون هذا المنعطف الخطير والأزمة الكبيرة بما يجنب بلادنا ويلات الحرب والدمار.

وإنني اليوم أقول لكم بأننا لم نخب ظنكم أبداً وكنا على قدر المسؤولية التاريخية لإخراج الوطن من أتون الأزمات إلى مرع العف والفوضى والافتتال، وحقناً للدماء، الرزية التي سفكت وكادت أن تسفك وهي من أبناء اليمن جنوداً ومدنيين فقد توصلنا إلى اتفاقية نهائية تمكننا من تجاوز هذه المحنة الكبيرة التي كادت أن تصف بالوطن وأهلام إبنائه وتغلبنا لغة الحكمة والتعقل والمضي قدماً في بنا اليمن الجديد يمن الجمهورية والوحدة والديمقراطية

« الميثاق » نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية

الموارد الضرورية لذلك.

البند 6: يمارس الأخ رئيس الجمهورية صلاحياته الدستورية لضمان تمثيل عادل لجميع المكونات في الهيئات التنفيذية وعلى المستويين المركزي والمحافظات، إضافة إلى هيئات الإشراف، وذلك لضمان الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية والفاعلية، ويجب ضمان المشاركة العادلة في الهيئات القضائية بما يتوافق مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

تعمل الحكومة بموجب مبادئ الشراكة الوطنية وتحتزم مصالح اليمن العليا في السياسات المحلية والخارجية، وتكسب تطورات جميع أبناء الشعب.

البند 7: تشارك جميع المكونات في التحضيرات للسجل الانتخابي الجديد والاستفتاء، على الدستور بناء على السجل الجديد، وتشارك في التحضيرات للانتخابات ومراقبتها وشكل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

البند 8: يعمل الأخ رئيس الجمهورية عن كئيب مع جميع المكونات من أجل تحقيق توافق على دستور جديد عبر آليات لجنة صياغة الدستور والهيئة الوطنية.

البند 9: تراجع عضوية الهيئة الوطنية خلال فترة لا تتجاوز 15 يوماً لضمان تمثيل عادل للمكونات، وتحتضر الهيئة الوطنية اللجنة الداخلية المنظمة لعملها عبر اللجنة التي شكلت لهذا الغرض، وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

البند 10: تعمل الهيئة الوطنية عبر الإشراف على لجنة صياغة الدستور، ضمن قضايا أخرى، على معالجة قضية شكل الدولة بطريقة تلتزم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

البند 11: تشكل الحكومة لجنة مشتركة مع أنصار الله، لإعداد مصفوفة تنفيذية عاجلة لتنفيذ مخرجات عمل فريق عمل القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني.

البند 12: تنفذ مخرجات فريق عمل الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني بشكل صارم ضمن فترة زمنية متفق عليها، بمراقبة ومتابعة من الهيئة الوطنية.

البند 13: تعالج الحالة العسكرية والأمنية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء، وآية محافظات أخرى بملحق هذا الاتفاق.

البند 14: وقف التصعيد السياسي والجماهيري والإعلامي ورفع مظاهر التهديد والقوة، ويشمل ذلك الإزام وسائل الإعلام الرسمية وحث وسائل الإعلام الحزبية والخاصة على وقف الحملات التحريضية ذات الطابع المذهبي أو الطائفي أو المناطقي.

البند 15: فور توقيع هذا الاتفاق واعتماد السعر الجديد للمشتقات النفطية وإعلان رئيس حكومة جديد، تزال المحيصات التي أقيمت في محيط منشآت أمنية حيوية، ومن ضمنها حريز، الصباحة، والمطاز.

وبعد تشكيل حكومة جديدة تزال المخيمات التي أقيمت حول العاصمة صنعاء، وكذلك المخيمات في داخل العاصمة ونقاط التفتيش غير التابعة للدولة في صنعاء ومحيطها.

البند 16: تلتزم الأطراف حل أي خلافات حول هذا الاتفاق عبر الحوار المباشر، في إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتفاوض من خلال لجنة مشتركة تؤسس بدعم من الأمم المتحدة، وتكون اللجنة المشتركة المنبر المناسب لطرح أية قضايا تتعلق بتفسير هذا الاتفاق وتنفيذه.

البند 17: تطالب الأطراف من مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لليمن مواصلة دعم الأمم المتحدة في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في هذا الاتفاق، وتطلب منه كذلك مواصلة مراقبة أي انتهاكات.

تقدم اللجنة توصيات إلى وزير الخدمة المدنية حول إصلاح سلم الأجور بهدف إزالة العبء عن المواطنين اليمنيين محدودي الدخل.

تضمن اللجنة في خطتها رؤية لتفعيل المؤسسات الرقابية والمحاسبية، وفي مقدمتها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، وتعلن تقاريرها السنوية للرأي العام.

تقدم اللجنة خطتها ومصفوفتها التنفيذية المزمعة والمزمعة إلى الحكومة الجديدة في غضون ثلاثة أشهر.

ويعمل الأخ رئيس الجمهورية وتوصيات اللجنة بشكل وثيق مع جميع المكونات لتنفيذ توصيات اللجنة.

البند 4: تتخذ الحكومة الجديدة الإجراءات التالية:

أ - زيادة دفعات صندوق الضمان الاجتماعي بنسبة 50 في المائة وتسديدها للمستفيدين فوراً، مع مراجعة معايير أهلية المستفيدين لضمان شطب غير المؤهلين وتسجيل المؤهلين الفعليين.

ب - زيادة أجور الخدمة المدنية وقطاعي الجيش والأمن، وتسريع عملية إلغاء الوظائف الوهمية والوظائف المزدوجين، من خلال تسديد جميع المدفوعات عبر المصارف أو التحويلات البريدية.

ت - زيادة موزنة السنة المالية المقبلة المتعلقة بالتعليم والصحة من أجل استهداف الفئات الفقيرة والمناطق التي تعرضت للتمهيش.

البند 5: تلتزم الحكومة الجديدة التنفيذ الكامل لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بمكافحة الفساد وتوفير

ويتطلب تضافر جهود جميع الأطراف، لذلك تشكل الحكومة الجديدة لجنة اقتصادية تضم خبراء مؤهلين واقتصاديين من مختلف المكونات السياسية والوزارات المعنية في الحكومة مع خبرة في مجال التشريع والإدارة المالية والاقتصادية. وتكون التوصيات المتفق عليها في اللجنة ملزمة للحكومة، وتشكل اللجنة في غضون أسبوع من تشكيل الحكومة وتدرس الوضع الاقتصادي والمالي في اليمن عبر مراجعة الموازنة العامة للدولة والاتفاق، وتقدم توصيات حول كيفية استخدام الوفورات من أجل عانة الفئات الفقيرة والمناطق التي تعرضت للتمهيش.

تضع اللجنة برنامجاً شاملاً ومفصلاً وواضحاً ومزمناً للإصلاح الاقتصادي، يهدف في المقام الأول إلى تخفيف منابع الفساد في جميع القطاعات ومعالجة اختلالات الموازنة العامة وترشيد الإنفاق. وتحدد اللجنة اختلالات الناتجة عن الفساد المستشري وسوء التدبير، وتقتصر مع الحكومة الجديدة حلولاً حول الإصلاحات الشاملة المطلوبة في قطاعي النفط والطاقة، بطريقة تحقق مطالب الشعب وتطلعاته.

يتم فوراً إصدار قرار جديد يحدد سعراً جديداً هو 3000 ريال لكل 10 ليترًا من الوقود والديزل، وعلى اللجنة الاقتصادية المشار إليها أعلاه أن تعيد النظر في ذلك، في غضون شهرين، وعلى ضوء تحريز استيراد وتوزيع المشتقات النفطية وإصلاح قطاع الكهرباء، وبما يقود إلى إصلاحات سعرية حقيقية مبنية على أسس علمية واقتصادية ويلبي تطلعات الشعب.

تضع اللجنة خطة مفصلة وشاملة، تتضمن حزمة إجراءات

البند 1: يجري الأخ رئيس الجمهورية مشاورات شاملة وشفافة مع جميع المكونات الممثلة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل فور توقيع هذا الاتفاق، وتهدف هذه المشاورات إلى تشكيل حكومة كفءات في مدة أقصاها شهر، وتكفل الحكومة الحالية بتصريف الشؤون العامة العادية حتى تشكيل الحكومة الجديدة، وتعتمد على شقبة الحكومة الجديدة مبادئ الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية، على أن تضمن مشاركة واسعة للمكونات السياسية.

تشارك المكونات في هذه المشاورات بشكل فعال، ويتم تمثيلها في الهيئات التنفيذية على المستوى المركزي وفي المحافظات لضمان الفاعلية والشراكة الوطنية.

البند 2: خلال ثلاثة أيام من توقيع هذا الاتفاق، يعين الأخ رئيس الجمهورية مستشارين سياسيين من أنصار الله والحزب الجنوبي السلمي، ويحدد الأخ رئيس الجمهورية مهام مستشاريه السياسيين وصلاحياتهم بحيث تستوعب مهامهم المهني عليها في هذا الاتفاق.

يتم تعيين رئيس حكومة جديد، على أن يكون شخصية وطنية محايدة وغير حزبية، ويتبعه بالكفاءة وبدرجة عالية من النزاهة، ويحظى بدعم سياسي واسع، ويصدر الأخ رئيس الجمهورية قراراً رئاسياً بتكليف رئيس الحكومة الجديد لتشكيل حكومة جديد.

يضع المستشارون السياسيون للأخ رئيس الجمهورية معايير المرشحين للمناصب في الحكومة الجديدة، وتتضمن هذه المعايير: النزاهة، والكفاءة، والتخلي بالخبرات اللازمة لشغل تلك المناصب، على أن تتوافر حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحياد في إدارة شؤون البلاد.

يرفع المستشارون السياسيون للأخ رئيس الجمهورية توصيات إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة حول توزيع مقاعد الحكومة على المكونات السياسية، مع ضمان تمثيل المرأة والشباب.

بعد ثلاثة أيام من إعلان رئيس الحكومة الجديد، ترفع المكونات أسماء مرشحيها إلى كل من الأخ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وفي حال عدم تقديم أي من المكونات مرشحيها بعد ثلاثة أيام من الفترة المحددة، يحق لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تسمية من يرونهم مناسبين لشغل تلك المناصب، على أن تتوافر فيهم المعايير المدرجة أعلاه، وبما يعزز الشراكة الوطنية.

يتولى الأخ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الاستعانة بممثل عن كل مكون من مستشاريه السياسيين للبت في أي طعون تقدمها المكونات حول عدم توافق ترشيحات مكونات أخرى مع معايير الترشيح المتفق عليها، في فترة لا تتجاوز 3 أيام.

وبعد إجراء مشاورات، يختار الأخ رئيس الجمهورية ووزراء الدفاع والمالية والخارجية والدخلية، شرط توافقهم مع المعايير المدرجة أعلاه، إضافة إلى عدم انتمائهم أو ولانهم إلى أي طرف سياسي.

وبالتشاور مع الأخ رئيس الجمهورية، يختار رئيس الحكومة وزراء الحكومة الأخرى، شرط توافقهم مع المعايير المدرجة أعلاه.

تعد الحكومة خلال ثلاثين يوماً من تشكيلها برنامج عمل توافقياً متضمناً بصورة رئيسية تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ويرفع البرنامج إلى مجلس النواب لنيل الثقة.

رئيس الجمهورية مرسوماً لتوسيع مجلس الشورى بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وبما يكفل تحقيق الشراكة الوطنية.

البند 3: تخفيف المفصلة مع الشعب مسؤولية مشتركة

ملحق:

البند 5: وقف جميع أعمال القتال ووقف إطلاق النار في الجوف ومأرب فوراً، وانسحاب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج المحافظات مع ترتيب الوضع الإداري والأمني والعسكري.

وتؤسس الأطراف آلية تنفيذ حازمة ومشاركة ومحايدة من أجل المراقبة والتحقق، وتشرح وثيقة مكملة تفاصيل وقف إطلاق النار والآلية المشتركة، وتضع جدولاً زمنياً صارماً، وتقوم الحكومة الجديدة بترتيب وضع محافظتي الجوف ومأرب إدارياً وأمنياً وعسكرياً بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار والشراكة الوطنية، وتقوم القوات المسلحة والأمنية التابعة للدولة بمهامها ضمن أمن المحافظات واستقرارهما.

البند 6: تتضمن الوثيقة المكملة القضايا التالية:

أ - مبادئ وقف إطلاق النار

ب - مجموعة تعريفات من أجل تجنب الالتباس حول تنفيذ وقف إطلاق النار

ت - تعريف مراحل التنفيذ

ث - تشكيل لجنة مشتركة للمراقبة والتحقق، وفرق ميدانية مشتركة للمراقبة والتحقق، وفرق تقنية مشتركة للمراقبة والأمنية.

ج - التنفيذ الواضح للأعمال التي تعد انتهاكاً لوقف إطلاق النار

ح - وجدول أعمال واضح للتنفيذ.

البند 7: تلتزم الأطراف بتيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين لتقديم المساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ومن دون عوائق، وتلتزم الأطراف كذلك ضمان سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون المساعدة، فضلاً عن ضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

البند 8: تلتزم الدولة بحماية المواطنين في محافظة البيضاء، من خطر القاعدة وتقدم لهم الدعم اللازم وتقف إلى جانبهم في مواجهة خطر القاعدة والارهاب.

البند 9: تطبيع الوضع في المناطق التي احتضنت المخيمات بعد رفعها وتجنب أية استحداثات عسكرية فيها.

البند 10: إلغاء كل الإجراءات العقابية ادراية أو مالية أو غيرها على العسكريين أو المدنيين على خلفية المشاركة في المظاهرات السلمية أو تأييدهم بطرق سلمية لمطالب شعبية مشروعة،

الحالة العسكرية والأمنية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء، وآية محافظات أخرى.

البند 1: تتعهد الأطراف إزالة جميع عناصر التوتر السياسي والأمني من أجل حل أي نزاع عبر الحوار وتمكين الدولة من ممارسة سلطاتها، ويجب وقف جميع أعمال العنف فوراً في العاصمة صنعاء ومحيطها من جميع الأطراف.

البند 2: تؤكد الأطراف ضرورة بسط سلطة الدولة واستعادة سيطرتها على أراضيها كافة وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

البند 3: يتم الاتفاق على آلية، بمساعدة فنية من الأمم المتحدة، لتنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتعلقة بسنّ ع واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والحزب والأفراد التي نعتت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة على المستوى الوطني وفي وقت زمني محدد وموحد، وتشمل الآلية تمثيلاً لجميع المكونات، ولا تستثنى من عملها أي أطراف أو جماعات أو أفراد، وتتضمن الآلية خطة مفصلة وجدولاً زمنياً لتنفيذ ووفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

البند 4: بخصوص عمران، يشكل رئيس الحكومة الجديد لجنة مشتركة، في غضون خمسة أيام، مهمتها تطبيع الوضع واستكمال أعمال ترتيب السلطات الإدارية والأمنية والعسكرية، بما يحقق فرض سلطة الدولة ويحقق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

ويقوم المسؤولون المحليون في عمران بممارسة صلاحياتهم بشكل كامل، وتقوم القوات الأمنية والعسكرية التابعة للدولة بمهامها في ضمان أمن المحافظة واستقرارها.

وتتعمل اللجنة المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على الاتفاق وتنفيذه، بما في ذلك سحب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج عمران.

تتعهد الأطراف إعطاء جميع المعلومات الضرورية إلى لجنة المراقبة والتحقق فور طلبها لتمكينها من القيام بمهامها.

وتوفر اللجنة المشتركة كل الدعم والمساعدة اللازمين إلى المسؤولين المحليين لتمكينهم من ممارسة مسؤولياتهم بشكل كامل، وضمان مبدأ الشراكة الوطنية، وتكون اللجنة المنبر المناسب لمناقشة أي عقبات وحلها من أجل القيام بتلك المسؤوليات.